ISSN: 2708-3659

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكَّمة - نصف سنوية

المجلد الرابع
العدد الأول
الرقم التسلسلي 6

يونيو 2021

طرائقُ الرَّدِّ إلى الأَصْلِ عِنْدَ النُّحَاةِ

د. جمال رمضان حيمد حديجان
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حضرموت

الملخّص:

هذا البَحْثُ في بيانِ أحَدِ المَسَالِكِ التي عالجَ بِهَا النُّحَاةُ جملةً منْ مسَائلِ العربيَّةِ على المستويَيْنِ: المُفْرَدَةِ والتَّرْكِيْبِ، وقدْ جاءَتْ مادَّتُهُ في عشرة مطالب، كلُّ مطلبٍ مثَّلَ طريقةً من طرائقِ النُّحَاةِ في الرَّدِّ إلى الأصْلِ على المستوَيَيْنِ: المفردةِ والتركيب، الأمْرُ الَّذِيْ سَهَّلَ مَعْرِفَةَ أصْلِ كثيرٍ مِنْ المفرداتِ والتَّراكيبِ، وأبانَ وَاقِعَ التَّفْكِيْرِ النَّحْوِيِّ لَدَى النُّحَاةِ عند معالجةِ مسائل العربيَّة. وتَتَبَّعَ هَذَا البَحثُ هَذِهِ الطَرَائِقَ فِيْ الرَّدِّ إلى الأَصْلِ مِنْ خِلَالِ نَصِّ النُّحَاةِ عَلَى تِلْكَ الطَّرَائِقِ عِنْدَ مُعَالجَةِ جُمْلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ العربيَّةِ بِتِلْكَ الطَّرَائِقِ، وَمِنْ تِلْكَ الطَّرَائِقِ التي سَلَكَهَا النُّحَاةُ فِيْ الرَّدِّ إلى الأَصْلِ وَالرُّجُوْعِ إلَيْهِ وَمَعْرِفَتِهِ: الإضَافَةُ، وَالإضْمَارُ، وَالتَّثْنِيَةُ، وَالتَّصْغِيْرُ، والتَّقْدِيْرُ، وَالجَمْعُ، وَالضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ، وإعادة الكلمة إلى فعلها الأصليّ، وَالنَّسَبُ، وَالوَصْلُ.

المقدِّمة:

عُنِيَ هذا البحثُ ببيانِ قضيَّةٍ من قضايا أُصُوْلِ النَّحْوِ العربيِّ ألَا وهي (الرَّدُّ إلى الأصْلِ)، وذلكَ بتَتَبُّعِ جُمْلَةٍ مِنْ طَرَائِقِ النُّحَاةِ فِيْ رَدِّهِمْ ورُجُوْعِهِمْ إلى الأَصْلِ فِيْ التَّرَاكِيْبِ والمُفْرَدَاتِ؛ لأنَّ مَعْرِفَةَ الأصْلِ فِيْ الأشْيَاءِ قَدْ يُبْنَى عَلَيْهَا حُكْمٌ، أو توْجِيْهٌ، أو تَرْجِيْحٌ عِنْدَ الخِلافِ.

إنَّ مَعْرِفَةَ طَرَائِقِ النُّحَاةِ عِنْدَ مُعَالَجَةِ مَسَائِلِ العَرْبِيَّةِ عَلَى مُسْتَوَى التَّرْكِيْبِ أو بِنْيةِ المفردةِ تُعْطِيْ تَصَوُّرًا عَنْ طَبِيْعَةِ التَّفْكِيْرِ النَّحْوِيِّ لَدَى النُّحَاةِ، وتَبَايُنِ نَمَطِيَّتِهِ مِنْ جَمَاعَةٍ لأُخْرَى، ومِنْ فَرْدٍ لآخَرَ، مِمَّا يَعْنِيْ لِلْبَاحِثِ عَدَمَ تسْلِيْمِهِم لِمَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِنْ نُصُوْصٍ وَشَوَاهِدَ، ووُقُوْفَهُمْ عِنْدَ الوارِدِ حَيْثُ هُوَ.

لَقَدْ كَانَ مِنْ ذَكَاءِ العَرَبِ تغْيِيْرُ الأصْلِ والعُدُوْلُ عَنْهُ فِيْ التَّرْكِيْبِ وبِنَى كَلِمِهِم؛ لأنَّ البَقَاءَ عَلَى الأصْلِ والاسْتِمْرَارَ عَلَيْهِ رُبَّمَا سَبَّبَ لَهمْ شَيْئًا مِنَ السَّآمَةِ والمَلَالَةِ، فَحَدَا بِهِمُ التَّغْيِيْرُ والتَّحَوُّلُ عَنِ الأصْلِ إلَى التَّحَرُّرِ مِنْ نمطيَّةِ الصُّوْرَةِ الوَاحِدَةِ في التركيبِ والبِنْيَةِ للسَّيْرِ فِيْ أرْضٍ رَحْبَةٍ فَسِيْحَةٍ مِنْ وُجُوْهِ التَّقَلُّبِ وتَعَدُّدِ الصُّوَرِ بعدَ جُمُوْدِهَا فِيْ نمطٍ واحدٍ هو الأصلُ.

إنَّ التَّحَوُّلَ عَنِ الأَصْلِ والانْتِقَالَ مِنْهُ والعُدُوْلَ عنه كَانَ المَصِيْرُ إلَيْهِ قَدْ جَاءَ مِنْ طَبِيْعَةِ اللُّغَةِ نَفْسِهَا، وَسَلَائِقِ العَرَبِ وَسَنَنِ كَلَامِهِم؛ طَلَبًا لِلْخِفَّةِ تَارَةً، وتجَنُّبًا لِصُعُوْبَةِ النُّطْقِ بِالأَصْلِ تارَةً أخرى، وتارةً لِلْحِفَاظِ عَلَى الأَصْلِ مِنْ تَوَهُّمِ ما يُخَالِفُ طبيعَةَ لُغتِهِمْ وقَانُوْنِهَا، وأحيانًا مقتضى الحالِ والسياقِ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ التحوُّلَ عَنِ الأصْلِ وَالعُدُوْلَ عَنْهُ.

إنَّ الرَّدَّ إلى الأَصْلِ يَحْفَظُ الأشْيَاءَ مِنَ الضَّيَاعِ وتَوَهُّمِ مُخَالَفَةِ الأصْلِ، وَقَانُوْنَ اللُّغَةِ نَفْسِهَا، وَفِيْ الوَقْتِ نَفْسِهِ يَشْحَذُ عُقُوْلَ أَهْلِهَا بِالتَّفْكِيْرِ فِيْ مَا عُدِلَ عَنْ أصْلِهِ وخَرَجَ عَنْهُ فَيَرُدُّوْنَهُ إلَيْهِ.

في هذا المبحثِ جَمْعٌ لطَرَائِقِ النُّحَاةِ فِيْ الرَّدِّ إِلَى الأَصْلِ وجَمْعِهَا مِنْ خِلاَلِ مُعَالَجَتِهِمْ جُمْلَةً مِنْ مِسَائِلِ العَرَبِيَّةِ عَلَى المُسْتَوَيَيْنِ: بِنْيَةِ المُفْرَدَةِ والتركيبِ، وجَعَلْتُ كُلَّ طَرِيْقَةٍ مِنْ طَرَائِقِهِمْ مَطْلَبًا مِنْ مَطَالِبِ هَذَا المَبْحِثِ، وَرَتَّبْتُ هَذِهِ الطَّرَائِقَ تَرْتِيْبًا أَبْجَدِيًّا.

تمهيد مفاهيمي:

يأتي هذا التمهيدُ المفاهيمي لبيانِ جُزْءٍ مُهِمٍّ مِنْ عُنْوَانِ البحثِ منْ حيثُ ألفاظُهُ؛ وذلك ببيانِ لفظَي (الرَّدِّ)، و(الأصلِ)؛ ليكونا مفتاحَيْنِ لمطالبِ البحثِ، وتفسيرًا للجُزْءِ المُهِمِّ مِنْ عُنْوَانِهِ؛ لتتكشَّفَ للقارئِ معانيها؛ وليكونَ أرضًا مِهَادًا للبحثِ، وفَرْعًا عَنْ تصوُّرِهِ.

أوَّلًا: مفهومُ الرَّدِّ في اللُّغةِ والاصطلاح:

الرَّدُّ في اللُّغَةِ مصدرُ الفعلِ رَدَدْتُ الشيءَ[1]، وردَّهُ إلى منزله، وردَّ إليهِ جوابَه، أي: رجع[2]، وتقول: ردَدْتُ الشيءَ أَرُدُّهُ رَدًّا، وسُمِّيَ المُرْتَدُّ لأنَّهُ ردَّ نفسَهُ إلى كُفْرِهِ[3].

والرَّدُّ في الاصطلاحِ مأخوذٌ عندَ النُّحَاةِ من معناه اللُّغَويِّ وقصدوا به الرجوعَ والعودةَ ببنيةِ الكلمةِ أو التركيبِ الجُمْلِيِّ إلى أصلهما الذي وُضِعَا عليهِ ابتداءً قبلَ العُدولِ عنه، وذلك ظاهرٌ في عباراتهم. ولذلك قال المناوي: "الرَّدُّ: الرُّجُوعُ إلى ما كانَ منه بَدْءُ المذهب"[4].

وجعلَ تمَّام حسَّان مصطلحَ الرَّدِّ مرتبطًا في معناه ودلالته بمفهوم التأويل، ولذلك قال: "فنجعلُ التأويلَ والرَّدَّ مترادِفَيْنِ؛ لأنَّ التأويل وهو مصدر (أَوَّلَ يُؤَوِّلُ) ينتمي إلى اشتقاق (آلَ – يَئُولُ)، أي: عادَ أَوِ ارتدَّ، فمَنْ أَوَّلَ فَرْعًا فقدْ جعلَه (يَئُولُ) إلى أصله، أي فقدْ (رَدَّهُ) إلى أصله"[5].

ثانيًا: مفهومُ الأصلِ في اللُّغةِ والاصطلاح:

الأصل في اللغةِ واحدُ الأصول[6]، وهو أسفلُ كُلِّ شيءٍ[7] وأساسُهُ[8] وقاعدته[9].

والأصْلُ عندَ أصحابِ الأُصُوْلِ من النُّحَاةِ هو مُفْرَدُ الأُصُوْلِ التي هي "أدلَّةُ النَّحْوِ التي تفرَّعَتْ عنها فصولُه وفروعُه"[10]، أوْ هي "علمٌ يُبْحَثُ فيهِ عنْ أدلَّةِ النَّحْوِ الإجماليَّة من حيثُ هي أدلَّتُهُ وكيفيَّة الاستدلال بها وحال المستَدِلِّ"[11]، أو هي "المبادئُ التي اعتمدها النُّحَاةُ في استنباطهم لقواعد اللغة العربية"[12].

والأصلُ عندَ الصَّرفيِّين عبارةٌ عن "الحروفِ التي تلزمُ الكلمةَ في كلِّ موضعٍ من تصرُّفها"[13]، أي: "الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرَّفتْ، ... فالحروفُ الأُصُولُ هي لِمَا يُبْنَى منها من الأبنية المختلفة، موجودة في جميعها، من نحو: ضربَ، يضربُ، فهو ضاربٌ ومضروبٌ، فـ(ض ر ب) موجودٌ في جميعِ هذهِ الأبنية، ... تُصَاغُ منه ضُرُوْبُ الصُّوَرِ"[14].

وعُرِّفَ الأصلُ عند الصرفيِّين أيضًا بأنَّهُ "أُوْلَى حالاتِ الحرفِ أو الكلمةِ قبلَ أنْ يطرأَ عليْها أيُّ تغييرٍ"[15]، ومثَّلَ له ابْنُ جنِّي فقال: "الأَصْلُ في قَامَ قَوَمَ، وفي بَاعَ بَيَعَ، وفي طَالَ طَوُلَ، وفي خَافَ ونَامَ وهَابَ خَوِفَ ونَوِمَ وهَيِبَ، وفي شَدَّ شَدَدَ، وفي اسْتَقَامَ اسْتَقْوَمَ وفي يَسْتَعِيْنُ يَسْتَعْوِنُ، وفي يَسْتَعِدُّ يَسْتَعْدِدُ"[16].

أمَّا تمَّام حسَّان فقدْ جعلَ مصطلحَ الأصْلِ من المصطلحاتِ غيرِ المُحَدَّدَةِ في كلامِ المتقدِّمين؛ إذْ إنَّهم أطْلَقُوْهُ كثيرًا مِنْ غَيْرِ تحديدٍ دقيقٍ لحدِّه ومعناه، فقد كان المتقدِّمون يُطْلِقُونَ: أصلَ الوضعِ، وأصلَ القاعدةِ، والأصلَ المهجورَ، والعدولَ عنِ الأصلِ، والرَّدّ إلى الأصلِ من غيرِ تحديدٍ لوِجْهَةِ معناها الدقيق، ولذلك عملَ في كتابه (الأصول دراسة أبيستيمولوجية) إلى تحديدِ المصطلحِ، فانتهى إلى أنَّ ما كانَ من تسمية المتقدِّمين: أصل الحرف، وأصل الكلمة، وأصل الجملة يمكنُ تسميته باسمٍ جامعٍ هو (أصلُ الوضعِ)، وجملة القواعد المستنبطة من المسموع يمكنُ تسميته باسمٍ جامعٍ هو (أصلُ القاعدة)، فالأصلُ بذلك – عند تمَّام حسَّان – أصلانِ لا ثالثَ لهما، هما: أصلُ الوضعِ، وأصل القاعدة؛ وتندرجُ تحتهما مسائلُ العربيَّة[17]، ولذلك قال في تعريف الأصل: "وهو ما جرَّدَه النُّحَاةُ بالاستقراء الناقصِ الذي أجْرَوْهُ على الكلامِ الفصيحِ، سواءً أكانَ ذلك أصلَ وضعٍ أمْ أصلَ قاعدةٍ، فإذَا أصَّلُوا أصْلًا جعلُوْهُ مقيسًا عليهِ ما ظلَّ مُطَّرِدًا، وردُّوا إليهِ ما تفرَّعَ منه بحسبِ منهجهم"[18].

وهذا الذي خلصَ إليهِ حسَّان هو الذي يميلُ إليهِ البحثُ ويقومُ عليهِ؛ إذِ المُرَادُ بالأصْلِ الذي عُدِلَ عنه ثُمَّ بالطَّرائقِ رُدَّ إليهِ هو أصْلُ الوضعِ (في المفردة)، وأصْلُ القاعدةِ (في التركيب).

طرائقُ النُّحَاةِ في الرَّدِّ إلى الأصل

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: طَرِيْقَةُ الإضَافةِ:

الإضافة هي تركيبٌ تقييدي بينَ اسمَيْنِ، أوْ هي إسنادُ اسمٍ إلى آخرَ، يكونُ الآخرُ بمنزلةِ التنوينِ من الأوَّلِ، ويسمَّى الأوَّلُ مُضَافًا والآخرُ مُضَافًا إليهِ، ويُعْرَبُ الأوَّلُ بحسبِ موقعِهِ، ويُعْرَبُ الآخرُ مجرورًا أبدًا[19]، ونصَّ النّحَاةُ على أنَّ "الإضَافَة تَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُوْلِهَا"[20]. ومن المسائل التي أعملُوا فيها طريقةَ الإضافةِ رَدًّا إلى الأصلِ، ما يأتي:

1ـ الميم في (فَمٍ) مُبْدَلَةٌ من الواو:

فقدْ عَدَّ النُّحَاةُ الميمَ في (فَمٍ) بدلًا من الواو وأصلُه (فَوْهٌ) [21]؛ فقد قال العربُ: (فُوْ زيدٍ)، و(فُوْكَ) بالإضافةِ إلى الظاهرِ والمُضْمَرِ ردًّا إلى الأصلِ، ورُبَّما بقيَ الإبدالُ، أي: إبدالُ الواوِ ميمًا، مع الإضافةِ إلى الظاهرِ والضمير فلمْ يرجعِ الاسمُ إلى أصلِهِ[22]، كقولهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: "لَخَلُوْفُ فَمِ الصَّائِمِ"[23]، وقول رُؤْبَةَ بْنِ العجَّاجِ:

كَالحُوْتِ لَاْ يُرْوِيْهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ ** يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِيْ البَحْرِ فَمُهْ[24]

وذهبَ الفَارِسِيُّ إلى أنَّ الميمَ لا تثبتُ حالَ الإضافَةِ إلَّا فِيْ الشِّعْرِ[25].

2ـ النون محذوفة من (لَدُ):

ذهبَ سيبويهِ إلى أنَّ (لَدُ) محذوفةُ النُّونِ في آخرِهَا مثلُها في ذلك مثلُ (يَكُنْ) لمَّا حذفُوا نونَها، غيرَ أنَّ الإضافةَ في (لَدُ) طريقةٌ من طُرُقِ الرَّدِّ إلى الأصْلِ "أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلى مُضْمَرٍ رَدَدْتَهُ إِلى الأَصلِ، تقول: مِنْ لَدُنْهُ، وَمِنْ لَدُنِيْ"[26].

مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ISSN:2708-3659 المجلد الرابع، العدد (1)، يونيو 2021م. الرقم التسلسلي (6)

3ـ المنادى المفرد الموصوفُ بمضافٍ:

ذكر سيبويهِ أنَّ المُنَادَى المُفْرَدَ إذا وُصِفَ بِمُضَافٍ، نحو: يا محمَّدُ صاحبَ الفَضْلِ، لا يجُوزُ بناءُ نعتِهِ المضافِ تَبَعًا لبناءِ الموصوفِ المنادى المفرد؛ بوصفِ ذلك لَحْنًا، ولذلك يكونُ الوصفُ المضافُ ههنا منصوبًا تَبَعًا لِلأَصْلِ، وهو مَحَلُّ المنادَى؛ إذْ محلُّ المنادى إذا كانَ مفردًا النَّصْبُ[27]، ولذلك قال الخليل: "كَأَنَّهُمْ لَمَّا أَضَافُوْهُ رَدُّوْهُ إِلَى الأَصْلِ"[28].

المطلب الثاني: طريقةُ الإضْمَارِ:

الإضمارُ "هو الإتيانُ بالضَّميرِ بدلًا من الاسمِ الظاهرِ، ويُقَابلُه الإظهارُ"[29]، وأكَّدَ النُّحاةُ أنَّه إحدى طرائقِ الرَّدِّ إلى الأصل، فقال سيبويهِ في بابٍ عقدَه له: "باب ما تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أصله"[30]، وقال غيرُه: "الإضمارُ يَرُدُّ الأشْيَاءَ إلى أُصُوْلِهَا"[31]. ومن المسائل التي استعملَ النُّحاةُ طريقةَ الإضمارِ رَدًّا إلى الأصل فيها ما يأتي:

1ـ الباء أصلٌ في القَسَمِ:

استدلَّ النُّحَاةُ بطريقةِ الإضمارِ ردًّا إلى الأصْلِ على أنَّ الباءَ أصْلٌ في بابِ القِسَمِ لا الواو، وذلك بدخول الباءِ على الضميرِ كما تَدْخُلُ على الظَّاهِرِ، فكما قالُوْا: بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ، وباللهِ لأَقُوْمَنَّ، قالُوا أيْضًا: بِهِ لأفْعَلَنَّ، ولَا تَقُوْلُ في الواوِ: وَهُ، وَلَاْ وَكَ[32]، قال الشَّاعرُ:

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ ** فَـلَاْ بِكِ مَا أَسَالَ وَلَاْ أَغَامَا[33]

وقول الآخر:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ ** لِتَحْزُنَنِيْ فَلَاْ بِكِ مَا أُبَالِيْ[34]

"فرُجُوْعُكَ مع الإضْمَارِ إلى البَاءِ يَدُلُّ أنَّهَا أصْلٌ"[35].

2ـ الهمزةُ في (آل) منقلبةٌ عنِ الهاء:

لقد أعملَ النُّحَاةُ طريقةَ الإضمارِ للرَّدِّ إلى الأصلِ ومعرفتِهِ في لفظ (آل)؛ إذْ ذكرُوا أنَّ أصلَ الهمزةِ فيهِ هاءٌ "وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أنَّ الأصْلَ (أهلٌ) أنَّهُمْ إذَا أضافُوْا إلى المُضْمَرِ قالُوْا: (أَهْلُكَ) و(أَهْلُهُ)؛ لأنَّ المُضْمَرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُوْلِهَا"[36].

3ـ ميم ضمير الجمع تضمُّ إذا وَلِيَها ضميرُ جمعِ الذكور:

لقدْ ردَّ النُّحَاةُ إلى الأصْلِ بالإضمارِ الإضمارَ في حركةِ ميمِ ضميرِ الجمعِ إذَا وَلِيَهَا ضميرٌ متَّصلٌ؛ إذْ تُضَمُّ الميمُ عندئذٍ وجوبًا عند ابْنِ مالكٍ[37]، وقدْ تُسَكَّنُ جوازًا عند سيبويهِ ويونس مع ترجيحِ الضمِّ[38]، نحو: (ضَرَبْتُمُوْهُ)، ومنه قولُهُ تعالى: (أَنُلْزِمُكُمُوْهَا) [هود:28][39]، وقُرِئَ: (أَنُلْزِمُكُمْهَا)[40]، "ووَجْهُ الضَّمِّ أنَّ الإضمارَ يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها غالبًا، والأصلُ في ضميرِ الجمعِ الإشباعُ بالواوِ، كما أُشْبِعَ ضميرُ التثنيةِ بالألفِ، وإنَّما تُرِكَ للتَّخفيف"[41].

4ـ عدم جواز حذف نون كان مع الضمير:

لقدِ استدلَّ النُّحَاةُ على عدمِ جوازِ حذفِ نون (كان) مع الضميرِ، فلمْ يُسْمَعْ: لـمْ يَكُهْ؛ لأَنَّهُ لا يجتمعُ حذفُ نونِ كانَ والضميرُ؛ وذكرُوا قولَ النبيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّم في ابْنِ صيَّاد عندَ ذِكْرِ علاماتِ السَّاعةِ لِعُمَرَ بْنِ الخطَّابِ – رضي اللهُ عنه – لَمَّا قال: لأقتُلَنَّهُ: "إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليْهِ"[42]؛ "وإنَّما لمْ يَجُزْ عندَ مُلاقَاةِ الضميرِ؛ لأنَّ الضميرَ يرُدُّ الشَّيْءَ إلى أصْلِهِ"[43].

المطلب الثالث: طريقة التَّثْنِيَةُ:

التثنية هي "طريقةٌ من طُرُقِ الاختصارِ في اللغة العربيَّة"[44]، وهي كما ذكرَ سيبويهِ أنْ تجعلَ الواحدَ اثنَيْنِ بزيادةِ ألفِ ونونٍ مكسورةٍ أوْ ياءٍ ونونٍ مكسورة، كـ(رَجُلٍ: رَجُلَانِ، ورَجُلَيْنِ) [45]، وهذهِ الزيادةُ صالحةٌ للتجريدِ وعطفِ مِثْلِهِ عليه[46]. وقد أكَّدَ النُّحَاةُ جَعْلَ التثنيةِ طريقةً من طُرُقِ الرَّدِّ إلى الأصل فقالوا: "والتثنيةُ تُرَدُّ فِيْهَا الأشياءُ إلى أُصُوْلِهَا"[47]. ومن المسائل التي استعملَ فيها النُّحاة طريقةَ التثنيةِ في الرَّدِّ إلى الأصل ما يأتي:

1ـ ما كانَ على وزن (فَعَلٍ) أوْ (فَعْلٍ) محذوف اللام:

استعملَ النُّحَاةُ طريقةَ التَّثنيةِ للرَّدِّ إلى الأصْلِ في جملةٍ من الألفاظِ، منها: (حَمٌ) فذكرُوا أنَّ أصلَها (حَمَوٌ) على زنة (فَعَلٍ) بفتحِ العَيْنِ؛ لقولِهِمْ في تثنيتِهِ: (حَمَوَانِ)[48]، ومِثْلُها (أبٌ) و(أَخٌ) ذكرُوا أنَّ أصلهما: (أَبَوٌ) و(أَخَوٌ)؛ لقولهم في تثنيتهما: (أَبَوَانِ) و(أَخَوَانِ)[49].

ومنها: (يَدٌ) ذكروا أنَّ أصلَها (يَدْيٌ) على وزن (فَعْلٍ) بسكون العَيْنِ؛ لقولهم: (يَدَيَانِ) [50]، قال الشَّاعرُ:

يَـدَيَانِ بَيْضَـاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّـمٍ ** قَدْ تَـمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا[51]

2ـ أصل (ذا):

ممَّا اتَّخَذَهُ النُّحَاةُ مِنْ طريقةِ التثنية للرَّدِّ إلى الأَصْلِ، ما جَاءَ عنهم في (ذَا)، فقد اختلفُوا في ألِفِهَا، فذهبَ البصريُّون إلى أَنَّهَا منقلبَةٌ عَنْ أصلٍ، فقال بعضُهمْ: إنَّها منقلبةٌ عنْ ياءٍ، وقال بعضُهم: إنَّها منقلبةٌ عنْ واوٍ، وذهبَ الكوفيُّونَ وتبعَهُم السُّهَيْلِيُّ إلى أنَّ ألفَ (ذَا) زائدةٌ، واستدلُّوا بطريقةِ التثنيةِ؛ إذْ تسقطُ عندَ تثنيته[52].

3ـ الألف في (فتى) منقلبة عن ياء:

من المسائل التي عالجَ النُّحاةُ بالتثنيةِ ردًّا إلى الأصْلِ لفظ (فتى)، الذي يُقَالُ فِيْ تثنيتِهِ: (فَتَيَانِ) كما في قوله تعالى: (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ) [يوسف:36] [53].

المطلب الرابع: طريقة التصغير:

يُعَرَّفُ التَّصْغِيرُ بأَنَّهُ "بناءُ الاسمِ على هيئةٍ خاصَّةٍ لغرضٍ من الأغراض"[54]. وقال بعضُهم عنه: "هو التغييرُ الذي يطرأُ على بنية الكلمة بجعلِها على وزن (فُعَيْل)، نحو: قَلَم: قُلَيْم، أوْ (فُعَيْعِل)، نحو: خالد:

خُوَيْلِد، أوْ (فُعَيْعِيل)، نحو: مفتاح: مُفَيْتِيح، ويُسَمَّى أيضًا التحقير"[55]. وأكَّدَ النُّحَاةُ أنَّ "التصغير يرُدُّ الأشْيَاءَ إلى أُصُوْلِهَا"[56]، وعالجُوا بهِ جملةً من المسائل ردًّا إلى الأصل، منها ما يأتي:

1ـ الألف في (باب) واوٌ، وفي (ناب) ياءٌ:

عالج النُّحَاةُ بالتَّصغيرِ ردًّا إلى الأصل أصالةَ الألفِ في (بابٍ)، و(نَاب)، فقدْ جاءَ تصغيرُهما على: (بُوَيْبٍ)، و(نُيَيْبٍ) عَوْدًا إلى الأصل[57].

2ـ ما حُذِفَ فاؤُه وعينُه ولامُه:

ومن المسائل التي استعمل فيها النُّحَاة طريقة التصغير ردًّا إلى الأصل تعاملُهم مع كلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ محذوفٍ أحدُ أصولِهِ؛ إذْ "كُلُّ اسمٍ على حرفَيْنِ فإنَّ التحقيرَ يردُّه إلى أصله حتَّى يصيرَ إلى مثال فُعَيْل، وهو على ثلاثة أضرب: ما حُذِفَ فاؤُه أوْ عينُه أوْ لامُه، تقول في عِدَةٍ، وشِيَةٍ، وكُلْ وخُذْ اسمَيْنِ: وُعَيْدَةٌ، ووُشَيَّةٌ، وأُكَيْلٌ، وأُخَيْذٌ، وفي مُذْ وسَلْ اسمَيْنِ وسَهْ: مُنَيْذٌ، وسُوَيْلٌ، وسُتَيْهَةٌ، وفي دَمٍ وشَفَةٍ وحِرٍ وفُلٍ وفَمٍ: دُمَيٌّ، وشُفَيْهَةٌ، وحُرَيْحٌ، وفُلَيْنٌ، وفُوَيْهٌ"[58].

3ـ (إنسان) من (النسيان)

ذهبَ بعضُ النُّحَاةِ إلى أنَّ لفظَ (إنسان) من النسيان بطريقة التصغير ردًّا إلى الأصل؛ إذْ "قَالُوْا في تصغيره (أُنَيْسِيَان) فردُّوا الياءَ في حال تصغيره؛ لأنَّ الاسمَ لا يكثرُ استعمالُه مصغَّرًا كثرةَ استعمالِهِ مُكبَّرًا، والتصغيرُ يردُّ الأشياءَ إلى أصولها فدلَّ على ما قُلْنَاه"[59].

4ـ الاسم المؤنث الثلاثي بغير التَّاء:

ذكر أهلُ العربيَّةِ أنَّ الأسماءَ المؤنَّثة التي على ثلاثة أحرف وليست فيها علامة التأنيث التَّاء تُرَدُّ التاءُ إليها عندَ تصغيرها ردًّا إلى الأصل، فقيلَ: في (هِنْد)، و(قِدْر): (هُنَيْدَة)، و(قُدَيْرَة) [60]؛ "لأنَّ الاسمَ المؤنَّثَ حقُّه أنْ يكونَ لفظُه زائدًا على لفظِ المذكَّرِ بعلامةٍ ينفصلُ بها، والتصغيرُ يرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِهَا، فكرِهُوا ألَّا يَرُدُّوا هاءَ التأنيثِ في التصغيرِ، فيكون الاسمُ قدْ خلا من علامةِ التأنيثِ في كُلِّ وَجْهٍ معَ خفَّةِ اللَّفظِ، فوجبَ أنْ يكونَ سُكُونُ التَّصغيرِ رادًّا لها التأنيثَ"[61].

المطلب الخامس: طريقة التقدير:

والتقدير في اصطلاحِ النُّحَاةِ "هو حذفُ اللفظِ في الجملةِ، مع وجود قرينةٍ دالَّةٍ عليهِ"[62]. وتُعَدُّ طريقةُ التَّقْدِيْرِ من الطَّرائقِ التي استعملَها النُحَاةُ في الرَّدِّ إلى الأصل، سواءً كانَ التقديرُ تقديرَ كلمةٍ أوْ تقديرَ تركيبٍ، وصرَّحُوا بالتقديرِ طريقةً من طرائقِ الرَّدِّ إلى الأصل فقالوا: "التقديرُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها"[63]. ومنْ المسائل التي استعملَ النُّحَاةُ فيها التقديرَ طريقةً في الرَّدِّ إلى الأصل ما يأتي:

1ـ تقدير المصدر الصَّريحِ فيْ موضعِ المصدرِ المؤوَّل:

لقدْ ردَّ النُّحَاةُ المصدرَ المؤوَّلَ إلى أصلهِ الصريحِ عندما يكونُ في محلِّ رفعٍ أوْ في محلِّ نصبٍ أوْ في محلِّ جرٍّ؛ منْ حيثُ كَوْنُ الأصلِ فيهِ كلمةً صريحةً مرفوعةً أوْ منصوبةً أوْ مجرورةً.

ففي نحوِ قوله تعالى: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الحَقِّ) [الحديد:16]، قدَّرُوا المصدرَ الموؤَّلَ مِنْ (أَنْ) والفعل المضارِع (تخشعَ) في محلِّ رفعِ فاعلٍ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ أنْ يكونَ صريحًا؛ إذِ تقديرُه: ألمْ يأنِ للذين آمنُوا خُشُوعُ قلوبهم(64).

ومثلُهُ قوله تعالى: (قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ) [الجن:1]، فقدْ قدَّرُوا المصدر المؤوَّلَ مِنْ (أَنَّ ومعمولَيْهَا) في محلِّ رفعِ نائبِ فاعلٍ من الفعل (أُوْحِيَ)(65).

ومثلُهُ المبتدأ إذا جاءَ مؤوَّلًا قُدِّرَ بصريحٍ ردًّا إلى الأصلِ، ففي قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة:184]، قدَّرُوا المصدر المؤوَّلَ من (أنْ) و(تصوموا) في محلِّ رفعِ مبتدأ فقالوا في تقديره: وَصَوْمُكُمْ خيرٌ لكم(66).

وقدَّرُوا المصدر المؤوَّلَ من أنَّ ومعمولَيْهَا في قول الله تعالى: (وَلَاْ تَخَافُوْنَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) [الأنعام:81]، في محل نصب مفعول به(67).

ومن تقدير المصدرِ تقديرُه في محلِّ جرٍّ باعتبار الأصلِ وردًّا إليهِ؛ إذِ الحرفُ الجارُّ يجرُّ اسمًا ظاهرًا أوْ ضميرًا، نحو قوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ) [الحج:62]، فقدْ قدَّروا المصدر المؤوَّلَ مِنْ (أنَّ) ومعمولَيْهَا في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجر الباء(68).

2ـ التقديرُ عندَ الحذفِ:

الأصلُ في التركيبِ الذِّكْرُ، والحذفُ فرعٌ عليهِ، والعربُ لا يحذفون شيئًا منْ كلامهم إلَّا وجعلُوا على حذفهم دليلًا يدلُّ عليهِ، فإذا قدَّرُوا المحذوفَ أعادُوْه إلى أصلِهِ وردُّوه.

من ذلك الحذفُ في الجملة الفعليَّةِ إذا حذفُوا منها الفعلَ، وذلك بعدَ (إنْ) أوْ (إذا) الشرطيَّتَيْنِ، كما في قولِهِ تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) [الانفطار:1]، وقوله: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق:1]، وفي قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) [التوبة:6]، فقدِ استدلُّوا على حذفِ الفعلِ في هذه الآياتِ الثلاثِ بالاسمِ المرفوعِ بعدَ أداتَيِ الشرط (إذَا) و(إنْ)؛ إذ أعربُوهُ في الأولى والثالثة فاعلًا، وفي الثانية نائبَ فاعلٍ؛ باعتبار الأصلِ في دخول أدواتِ الشرطِ على الفعلِ لا على الاسمِ، لذلك قدَّرُوا فعلًا محذوفًا فسَّرُوه بالمذكورِ بعدَ الاسم المرفوعِ في الآياتِ(69).

ومن ذلك التقديرُ عند حذفِ المبتدأ والخبرِ جوازًا أوْ وجوبًا، فقد ردَّ النُّحَاةُ السياقَ المُسْتَعْمَلَ إلى التركيبِ الأصليّ بناءً على تقديرهم، فقالوا في (في الدَّارِ) جوابًا لِمَنْ سألَ: (أينَ زيدٌ)، مبتدأ محذوفٌ جوازًا؛ إذْ وجدُوا في الاستفهامِ مندوحةً لتقديرهم: زيدٌ في الدارِ. ومثلُه (زيدٌ)، جوابًا لِمَنْ سأل: (مَنْ في الدَّارِ)، فقدَّرُوْا خبرًا محذوفًا: زيدٌ في الدارِ، رَدًّا إلى الأصلِ(70).

ومن ذلك تقديرُ حذفِ المبتدأ وجوبًا في قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ واللهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُوْنَ) [يوسف:18]، وذلك أنَّ الخبرَ مصدرٌ نائبٌ عنْ فعلِهِ، فقدَّرُوا مبتدأً قدْ حُذِفَ من التركيبِ وجوبًا رَدًّا إلى أصلِ التركيبِ، فقالوا في التقدير: فصبريْ صبرٌ جميلٌ. ومن تقديرهم خبرًا محذوفًا وجوبًا ما قدَّروه في قول الله

تعالى: (لَوْلَاْ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ) [سبأ:31]، فقالوا التقدير: لولا أنتمْ موجودُونَ؛ لوقوعِ المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية، والخبرِ كونًا مطلقًا[71].

وذكرَ النُّحَاةُ أنَّ ممَّا تميَّزَتْ بهِ (كانَ) في بابها أنَّها قدْ تُحْذَفُ، ولحذفها صُوَرٌ أربعٌ، منها أنْ تُحْذَفَ معَ اسمِهَا ويبقى خبرُها منصوبًا، وتأتي هذه الصورة بكثرةٍ إذا وقعتْ (كان) بعد (إنْ) و(لَوْ) الشرطيَّتَيْنِ، كما في قولهم: (النَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ، إنْ خيرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[72]، وفي قول النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: (الْتَمِسْ وَلَوْ خاتمًا مِنْ حديدٍ)[73]، فقدَّرُوا في هذَيْنِ الشاهدَيْنِ كان واسمَها رَدًّا إلى الأصل بدلالة نصب خبرها، فقالوا في تقدير الأوَّلِ: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالِهِمْ، إنْ كانَ عملُهُمْ خيرًا فجزَاؤُهُمْ خيرٌ، وإنْ كانَ عملُهُمْ شَرًّا فجزاؤُهُمْ شَرٌّ. وقالُوا في تقديرِ الآخر: انظُرْ ولوْ كانَ الملتمَسُ خاتمًا من حديدٍ[74].

3ـ تقدير إعراب المجرور بحرف الجر الزائد والشبيه بالزَّائدِ رفعًا أوْ نصبًا :

ذكر النُّحَاةُ أنَّ المجرورَ ببعضِ حروفِ الجرِّ الزائدةِ والشبيهةِ بالزائدةِ يُعْرَبُ إعرابًا تقديريًا عَوْدًا بهِ إلى الأصل، كحرفِ الجرِّ الباء إذَا كانَ زائدًا، فإنَّهُ يجرُّ الاسمَ لفظًا ويكونُ مرفوعًا أوْ منصوبًا تقديرًا باعتبار الأصلِ، كقوله تعالى: (كَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا) [الفتح:28]، فإنَّ لفظَ الجلالة يُعْرَبُ فاعلًا مرفوعًا رفعًا مقدَّرًا باعتبار الأصلِ؛ لأنَّه فاعلُ الفعلِ (كفَى) معنًى[75].

ومثلُهُ حرفُ الجرِّ الكافُ إذا كانَ زائدًا، كما في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى:11]، فإنَّ المجرورَ بالكافِ يُعْرَبُ خبرًا لِـ(ليسَ) [76] منصوبًا نصبًا مُقَدَّرًا حالَ دُوْنَهُ حرفُ الجرِّ الزائدُ الكاف.

وكذلك حرفُ الجرِّ (على) إذا كان زائدًا، كما في قول النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يمينٍ فرأى غيرَها خيرًا منها فَلْيُكَفِّرْ عنْ يمينِهِ وَلْيَفْعَلِ الذي هوَ خيرٌ)[77]، فـ(يمينٍ) نصبٌ مفعولًا لـ(حلفَ) لأنَّ (على) زائدة، والتقدير: مَنْ حلفَ يمينًا[78].

والأمرُ كذلك في حروفِ الجرِّ الشبيهةِ بالزائدة، كـ(رُبَّ)، فإنَّ ما تدخلُ عليهِ (رُبَّ) رفعٌ مبتدأ[79]، كما في قول الشاعر:

إنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ** عَـارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَـتْلٍ عَـارُ[80].

المطلب السادس: طريقة الجمع:

الجَمْعُ عندَ النُّحَاةِ "هو ما دَلَّ على ثلاثةٍ فأكثرَ بزيادةِ واوٍ ونونٍ أوْ ياءٍ ونونٍ، أو ألفٍ وتاءٍ في آخرِهِ، أوْ بتغيُّرِ هيئةِ مُفْرَدِهِ لفظًا أوْ تقديرًا"[81]. والجمعُ، سالمًا كانَ أوْ مكسَّرًا، طريقةٌ من طرائق النُّحَاةِ في ردِّ الأشياءِ إلى أصولها، ولذلك قالوا: "الجمع يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها"[82]، وقالوا: "التكسيرُ يرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِهَا"[83]. ومن المسائل التي استعملَ النُّحَاةُ طريقةَ الجمعِ في الرَّدِّ إلى الأصلِ ما يأتي:

1ـ ما أُبْدِلَ فيهِ الواوُ تاءً وهو لامُ الاسم:

ممَّا استعملَ النُّحَاةُ طريقةَ الجمعِ فيهِ ردًّا إلى الأصل لفظ (هَنْتٍ)؛ إذِ التاءُ فيهِ بَدَلٌ من الواو إذْ قالُوا في جَمْعِهِ جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا: (هَنَوَات) [84]، قال الشاعر:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِيْ وَمَلَّنِي ** عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مَتَتَابِعُ[85]

2ـ ما كان على وزن (فَعَلٍ)، و(فَعْلٍ)، و(فِعْلٍ) من الأسماء المحذوفة اللام:

استدلَّ النُّحَاةُ على أنَّ أصلَ (أَبٍ): (أَبَوٌ) بِجَمْعِهِمْ إيَّاهُ جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا ردًّا إلى أصله فقالُوا: (أَبُوْنَ)[86]، قال الشاعر:

فَلَمَّا تَعَرَّفْنَ أَصْوَاتَنَا ** بَكَيْنَ، وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا[87]

وقُرِئَ قوله تعالى: (إِلَهَ أَبِيْكَ إِبْرَاهِيْمَ وَإِسْمَاعِيْلَ وَإِسْحَاقَ) [البقرة:133] على إرادة جمعِ المذكَّرِ السالم[88].

كما استدلُّوا على أنَّ أصلَ (يَدٍ): (يَدْيٌ) بحذفِ الياء من آخره على زنة (فَعْلٍ) بطريقةِ جمعِهِ جمعَ تكسيرٍ في القلَّةِ على (أَيْدٍ) وأصلُه: (أَيْدِيٌ) على وزن (أَفْعُل)، وفي الكثرةِ على (يَدِيٌّ) على وزن (فَعِيْل)[89] نحو قوله:

فَلَنْ أَذْكُرَ النُّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ ** فَإِنَّ لَهُ عِنْدِيْ يَدِيًّا وَأَنْعُمَا[90]

واستدلُّوا أيضًا على أنَّ أصلَ (اسْمٍ): (سِمْوٌ) على زنة (فِعْلٍ) بجمْعِهِ على (أسماء) رَدًّا إلى الأصل[91].

كما استدلُّوا على أنَّ أصلَ (حِرٍ): (حِرْحٌ) على زنة (فِعْلٍ) بطريقة الجمعِ رَدًّا إلى الأصلِ فجمعُوهُ على (أَحْرَاح)[92]، قال الراجز:

إِنِّيْ أَقُوْدُ جَمَلًا مِمْرَاحَا ** ذَا قُبَّةٍ مَمْلُوْءَةٍ أَحْرَاحَا[93].

3ـ (شَاةٌ) أصلها (شَوْهَةٌ):

وممَّا استعملَ النُّحَاةُ فيهِ الجمعَ طريقةً للرَّدِّ إلى الأصلِ كلمة (شَاةٍ)؛ إذْ "أصلُها (شَوْهَةٌ) بسكون الواو كصَحْفَةٍ، ثُمَّ لَمَّا لَقِيَتِ الواوُ الهاءَ لزمَ انفتاحُهَا، فانقلبَتْ ألفًا، وحُذِفَتْ لامُهَا وهي الهاءُ، وعُوِّضَ منها التاءُ، بدليل قولهم في تكسيرها: (شِيَاهٌ) بالهاء، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَهَا، والتكسيرُ يردُّ الأشياءَ أصولها"[94].

المطلب السابع: طريقة الضرورة الشعرية:

عرَّفَ النُّحَاةُ الضَّرورةَ بأنَّهَا "ما وقعَ في الشِّعْرِ ممَّا لا يَجُوْزُ نظيرُهُ في النَّثْرِ، سواءً أَكَانَ للشَّاعرِ عنه مندوحةٌ أمْ لا"[95]. و"ليسَ شيءٌ يُضْطَرُّوْنَ إليهِ إلَّا وهم يُحَاولونَ بهِ وجهًا"[96]. وأكَّدَ النُّحَاةُ أنَّ الضرورةَ طريقةٌ لردِّ الأشياءِ إلى أصولها، فقالوا: "الضرورة تجوِّزُ ردَّ الأشياءِ إلى أصولها"[97]، ومن مسائل ردِّ النُّحَاةِ إلى الأصلِ بالضرورة الشعرية ما يأتي:

1ـ صرف ما لا ينصَّرِفُ:

اختلفَ النُّحَاةُ في صرفِ ما لا ينصرفُ، وفي منعِ ما ينصرفُ، فذهبَ البصريُّون إلى أنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ يجوزُ في الشِّعْرِ خاصَّةً. وذهبَ الأخفشُ والكسائيُّ إلى جوازِ صرفِ ما لا ينصرفُ مطلقًا. وذهبَ جمهورُ الكوفيين إلى جوازِ صرفِ الممنوعِ من الصرفِ إلَّا (أَفْعَلَ مِنْ)، وأجازَ الكوفيُّون وبعضُ البصريِّين تركَ

صرفِ المنصرفِ للضرورة، ومنعَه جمهورُ البصريِّين[98] "استدلالًا بأنَّ الضرورةَ تجوِّزُ ردَّ الأشياءِ إلى أُصُولها، فجازَ صرفُ غيرِ المنصرفِ، ولا تخرجُ لأجلِهَا الأشياءُ عنْ أُصُولها"[99].

ومن المسائل التي أجازَ النُّحَاةُ فيها صرفَ ما لا ينصرفُ ردًّا إلى الأصل ما كَانَ منْ أمْرِ الخلافِ بينَهُمْ في العلمِ المؤنَّثِ الثلاثيِّ السَّاكنِ الوسطِ كَ(دَعْد) و(هِنْد)، فمَنْ منعَه فلاجتماعِ السببَيْنِ: العلميَّةِ والتأنيث، ومَنْ صرفَهُ "لخفَّتِهِ بسُكُوْنِ وسطِهِ، فكأنَّ الخفَّةَ قاومَتْ أحدَ السببَيْنِ، فبقيَ سببٌ واحدٌ فانصرفَ عندَ هؤلاءِ، وفيهِ ردٌّ إلى الأصْلِ"[100]، قال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ** دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِيْ العُلَبِ[101]

"والشَّاهدُ فيهِ صرفُ دَعْد وترك صرفها"[102].

وقال الآخر:

أَلَاْ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ ** وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُوْنِهَا النَّأْيُ وَالبُعْدُ[103]

"فصرفَ هندًا في موضعَيْنِ من البيتِ وليسَ ذلكَ إلَّا مِنْ قبيل الضرورةِ"[104].

ومن المسائل أيضًا في هذا الباب ما ذكرَه سيبويهِ عنْ يونسَ لوْ سُمِّيَتِ امرأةٌ بـ(قاضٍ)، و(أُعَيْمٍ) منعُوْهُ من الصَّرفِ فقالوا: (مررْتُ بِقَاضِيَ قبلُ)، و(مررتُ بأعَيْمِيَ منكَ) ردًّا إلى الأصلِ وهو منعُ الاسمِ من الصرفِ إذَا كانَ عَلَمًا مؤنَّثًا بضرورة الشعرِ[105]، قال الشاعر:

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ ** بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[106]

وقال آخرُ:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ ** وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[107]

2ـ (غَدٌ) أصلها (غَدْوٌ):

من المسائل التي عالجَهَا النُّحَاةُ بطريقة الضرورة الشعريَّة رَدًّا إلى الأصلِ أنَّ (غَدًا) أصلُها (غَدْوٌ) على وزنِ (فَعْلٍ) مفتوح الفاء ساكن العين لامُهُ واوٌ[108]، وذلك أنَّ الشاعرَ قال:

وَمَا النَّاسُ إِلَّاْ كَالدِّيَارِ، وَأَهْلُهَا ** بِهَا يَوْمَ حَلُّوْهَا وَغَدْوًا بَلَاْقِعُ[109]

وقول الآخر:

لَاْ تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا ** إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا[110]

"الشَّاعِرُ لَمَّا اضْطَرَّ عاوَدَ الأَصْلَ ... والشَّاعرُ لَهُ مُعَاوَدَةُ الأُصُوْلِ"[111].

3ـ (إمَّا) أصلها (إنْ) و(مَا):

اختلفَ النُّحَاةُ في (إمَّا) هل هي مفردٌ أو مُرَكَّبَةٌ؟ فذهبَ بعضُهم إلى أنَّها مفردةٌ، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إنْ) وَ(مَا).

واستدلَّ القائلون إنَّهَا مركَّبةٌ بضرورة الشعرِ رَدًّا إلى الأصل فقالوا: "والذي يدلُّ على أنَّ أصل (إمَّا): (إنْ) ضُمَّتْ إليها (مَا) ولزمتْها للدّلالةِ على المعنى أنَّ الشَّاعرَ لـمَّا اضْطُرَّ إلى إلغاءِ (ما) منها عادتْ إلى أصلها وهو (إنْ)، نحو قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا ** فَـإِنْ جَـزَعًا وَإِنْ إِجْـمَـالَ صَبْـرِ[112]"[113].

المطلب الثامن: طريقة إعادةِ الكلمة إلى فعلِهَا الأصليِّ:

استعملَ النُّحَاةُ هذهِ الطريقةَ لِلرَّدِّ إلى الأصْلِ في مسائلَ، منها:

1ـ في الأسماء التي أُبْدِلَتْ فيها الياءُ من الواو:

ذكرَ النُّحَاةُ أنَّ الواوَ قدْ تُبْدَلُ في بعضِ الأسماءِ ياءً إذا كانتِ الواوُ ساكنةً وكُسِرَ ما قبلَها غيرَ مُدْغَمَةٍ، كما في مثل: مِيْعَاد، ومِيْزَان، وريْح، وقِيْلَ، ودِيْمَة، فيستدلُّونَ على أصلِها بالنَّظرِ إلى فِعْلِهَا، وذلك لقولهم: وَعَدْتُ، ووَزَنْتُ، ورَاوَحْتُ، وقَاوَلْتُ زَيْدًا، ودَوَّمَتِ السَّحَابَةُ من الدِّيمة[114]، قال الراجز:

أَنَا الجَوَادُ ابْنُ الجَوَادِ ابْنِ سَبَلْ ** إِنْ دَوَّمُوْا جَادَ، وَإِنْ جَـادُوْا وَبَلْ[115]

2ـ حَذْفُ فاءِ المضارعِ المعتلِّ الأوَّلِ بالواوِ (المثال):

استدلَّ النُّحَاةُ على أصلِ فاءِ الأفعالِ المضارعة المحذوفة كما في مثل: (يَضَعُ)، و(يَدَعُ)، و(يَسَعُ)، و(يَطَأُ)، بالنَّظرِ إلى الفعلِ المضارعِ، فقالوا: "فأمَّا قولهم: (يَضَعُ)، و(يَدَعُ) فإنَّمَا حُذِفَتِ الواوُ منهما لأنَّ الأصْلَ: (يَوْضِعُ)، و(يَوْدِعُ) لِمَا ذكرْنا من أنَّ (فَعَلَ) مِنْ هذا إنَّما يأتي مضارعُهُ على (يَفْعِلُ) بالكسرِ، وإنَّمَا فُتِحَ في (يَضَعُ)، و(يَدَعُ) لِمَكَانِ حرفِ الحلقِ، فالفتحةُ إذَنْ عارضةٌ، والعارضُ لا اعتدادَ به، فهو كالمعدوم، فحُذِفَتِ الواوُ فيهما لأنَّ الكسرةَ في حُكْمِ المنطوقِ بها.

وأمَّا (وَسِعَ يَسَعُ)، و(وَطِئَ يَطَأُ) فهو من بابِ: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، والأصْلُ: (يَوْسِعُ)، و(يَوْطِئُ)، فالفتحة عارضةٌ لأجلِ حرفِ الحلق، فحُذِفَتِ الواوُ لذلك"[116].

3ـ (كُرَةٌ) أصلها (كُرْوَةٌ):

استدلَّ النُّحَاةُ على أنَّ أصلَ (كُرَةٍ) هو (كُرْوَةٌ) بطريقةِ إعادةِ الكلمة إلى فِعْلِهَا بالنَّظرِ إلى الفعلِ الماضي والمضارعِ على الأصلِ؛ "لقَوْلِهِمْ: كَرَوْتُ بِالكُرَةِ، أَكْرُوْ بِهَا كَرْوًا: إذَا لعبْتُ بها، قال الشَّاعر:

مَرِحَتْ يَدَاهَا لِلنَّجَاءِ كَأَنَّمَا ** تَكْرُوْ بِكَفَّيْ لَاعِبٍ فِي قَـاعِ[117]"[118].

4ـ (يَدٌ) أصلُها (يَدَيٌ):

استدلَّ النُّحَاةُ على أنَّ أصلَ (يَدٍ) المحذوف اللامِ هو (يَدَيٌ)، بالنظرِ إلى الفعلِ؛ لقولهم: يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا[119]، وقول الشَّاعرِ:

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ ** بِأَسْفَلِ ذِيْ الحَجَـاةِ يَـدَ الكَرِيْمِ[120]

5ـ (شَفَةٌ) أصلها (شَفْهَةٌ):

استدلَّ النُّحَاةُ على أصلِ لام (شَفَةٍ) المحذوفة وهي الهاء، بالنظرِ إلى الفعلِ، قال ابن يعيش: "ولامُهُ هاءٌ محذوفةٌ، يدلُّكَ على ذلك قولهم: ... في الفعل: شافَهْتُ"[121].

المطلب العاشر: طريقة النَّسَبِ:

يُعَرَّفُ النَّسَبُ بأنَّهُ "إلحاقُ ياءٍ مشدَّدَةٍ مكسورٍ ما قبلَها على آخر الاسمِ للدلالةِ على نسبةِ شيءٍ إلى آخرَ، والذي تلحقه ياء النسبةِ يُسمَّى منسوبًا، نحو: مصريّ، ويُسَمَّى الذي نُسِبَ إليهِ منسوبًا إليهِ، نحو: مصر"[122]. واستعملَ النُّحَاةُ النَّسَبَ طريقةً في الرَّدِّ إلى الأصلِ، وقالوا: "فإذَا نَسَبْنَا إلى ذلكَ رَدَدْنَاهُ إلى الأَصْلِ"[123]. ومن المسائل التي جعلوا النسبَ طريقةً للردِّ إلى الأصل ما يأتي:

1ـ في النَّسبِ إلى ما كان على حرفَيْنِ من الأسماء:

إنَّ ما كانَ من الأسماءِ على حرفَيْنِ وكان أصلُهُ على ثلاثةٍ وأُسْقِطَ الثالثُ وهو اللامُ تخفيفًا أوْ لعلَّةٍ أوجبتْ ذلكَ الحذفَ، يكونُ النَّسَبُ إليهِ على ثلاثِ صُوَرٍ، اثنتانِ منهما تعنيانِ البحثَ، وهما:

الأُوْلَى: أنْ يُرَدَّ الساقطُ كما يُرَدُّ في التثنيةِ والجمع، مثل: أبٍ، وأَخٍ، تقول: أَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، كما تُثَنِّي أبًا وأخًا وتجمعهما فتقول: أبَوَانِ، وأخَوَانِ – وأَبُوْنَ وأَخُوْنَ.

والأخرى: ما يجوزُ فيها ردُّ المحذوفِ وعدمُ ردِّه، كما في (دَمٍ)، و(يَدٍ) قالوا في النسب إليهما: (دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ)، و(يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ)؛ والمحذوفُ في هذا النوع من الأسماءِ لا يُرَدُّ في التثنيةِ ولا في الجمع، فيُقَال في تثنيتهما: (دَمَانِ) و(يَدَانِ)، فقَوِيَتِ النسبةُ في ردِّ المحذوفِ على ما لَمْ تَرُدَّه التثنية، فكانتْ في بابِ الردِّ إلى الأصلِ أقوى من التثنيةِ[124].

2ـ في النسب إلى الأسماء الثلاثية المبدلِ لامُها ألفًا من واوٍ أو ياءٍ:

استعمل النُّحَاةُ طريقة النسبِ للاستدلال على أصلِ لامِ الأسماءِ الثلاثية التي أُبْدِلَتْ ألفًا من الواوِ أوِ الياءِ، فقالوا في النّسبة إلى: (عَصًا) و(فَتًى): (عَصَوِيٌّ)، و(فَتَوِيٌّ)[125].

3ـ في النسبِ إلى الاسم الممدود (كِسَاء):

إذا نُسِبَ إلى الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عنْ أصلٍ استعملَ النُّحَاةُ صورتَيْنِ من النَّسَبِ: الأولى إبقاءُ همزته للتصحيح، فقالوا: (كِسَائِيٌّ)، والأخرى قلبوها واوًا رَدًّا للأصلِ فقالوا: (كِسَاوِيٌّ)[126].

المطلب الحادي عشر: طريقة الميزان الصرفي:

المُرادُ بالميزانِ الصرفيِّ عندَ النُّحَاةِ "لفظٌ يُؤتَى بهِ لمعرفةِ أحوالِ بناءِ الكلمةِ من حيثُ حروفُها الأصليَّةُ وزوائدُها، وحركاتُها وسكناتُها"[127]، فاختارُوا الفاءَ والعينَ واللامَ أصلًا للوزنِ "لأنَّهم أرادُوا أنْ يصُوغُوا مثالًا يكونُ كالميزانِ لمعرفة الأصلِ من الزائدِ"[128]. إنَّ طريقةَ الميزانِ الصرفي من الطَّرائقِ التي يُعْرَفُ بها الأصلُ ويُرَدُّ إليهِ، ومن المسائل التي عالجَها النحاةُ بطريقة الميزان الصرفي لردِّ الكلمات إلى أصلها ما يأتي:

1ـ وزنُ اللفظِ الذي أُبْدِلَ فيهِ حرفٌ من تاءِ الافتعال:

كما يظهرُ الرَّدُّ إلى الأصلِ عند وزنِ ما أبْدَلَتْ فيها بعضُ الحروفِ بتاءِ الافتعالِ، كما في (اصطفَى) فوزنُهُ (افْتَعَلَ) لا (افْطَعَلَ) باعتبار الأصلِ المُبْدَلِ منه[129]، ونحو: (اضطربَ) و(ازدرعَ) فوَزْنُهما باعتبار المبدلِ منه، فيكون وزنهما (افتعل) ردًّا الأصل، لا (افطعل) أو(افدعل)، وإنما لمْ يُوْزَنِ المُبْدَلُ منْ تاء الافتعال بلفظه ردًّا إلى الأصل وتنبيهًا عليه[130].

2ـ وزن اللفظ الذي قُلِبَ فيهِ حرفٌ من آخر:

ومثلُ ذلك أيضًا ما كانَ فيهِ قلبٌ، فبعضُ النُّحَاةِ يزنُهُ باعتبار ما قُلِبَ منه وجهًا منْ وجهَيْ وزنه، كما في وزنِ (أَشْيَاء) وهو مذهب الخليل وسيبويهِ؛ إذْ أصلها عندهم (شَيْئَاء) وزنه (فَعْلَاء) مقلوبة (لَفْعَاء)[131].

3ـ وزن اللفظ الذي فيه إعلال:

استعمل النُّحَاةُ الميزانَ الصرفيَّ رَدًّا إلى الأصلِ في الكلماتِ التي حدثَ فيها إعلالٌ، وسواءٌ كانَ إعلالًا بالقلبِ كما في ماضي (قالَ)، و(عادَ)، و(طافَ)، و(قَامَ) والنقل في مضارعها، قال النُّحَاةُ إنَّ وزنَهَا (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتحِ عينِ ماضيه وضمِّ عينِ مضارعه رَدًّا إلى الأصل؛ إذْ إنَّ أصلَها: (قَوَلَ يَقْوُلُ)، و(عَوَدَ يَعْوُدُ)، و(طَوَفَ يَطْوُفُ)، و(قَوَمَ يَقْوُمُ)[132].

أمْ كان إعلالًا بالنقل والقلب معًا، كما في: (يَخَافُ) و(يَهَابُ) وزنهما (يَفْعَلُ)؛ إذْ أصلهما: (يَخْوَفُ) و(يَهْيَبُ)، وفي مثل (مُسْتَقِيْمٍ) وزنها (مَسْتَفْعِلٌ)؛ لأنَّ أصلها (مُسْتَقْوِمٌ).

أمْ كانَ إعلالًا بالحذفِ كما في (شِيَةٍ)، و(سِهٍ)، و(يَدٍ)، فللنُّحَاةِ صورتانِ عندَ وزنِها، وفي إحداهما يظهرُ الرَّدُّ إلى الأصلِ واضحًا؛ إذْ وزنُها: (فِعَلَةٌ) و(فِعَلٌ) و(فَعَلٌ) باعتبار الأصلِ[133].

4ـ وزنُ اللفظِ الذي فيه إدغامٌ:

عَدَّ النُّحَاةُ طريقةَ وزنِ المضعَّفِ من الأفعال باعتبارِ أصله ردًّا إليهِ، كما في (ردَّ يَرُدُّ)، و(شدَّ يَشُدُّ)، وزنهما الصرفي: (فَعَلَ يَفْعُلُ) رَدًّا إلى أصلهما[134].

المطلب الثاني عشر: طريقةُ الوَصْلِ:

الوصلُ عندَ النُّحَاةِ "عدمُ قطعِ النُّطقِ عندَ آخرِ الكلمةِ، أي: ظهور الحركة"[135]. و"والوصلُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها في الغالب"[136]، وممَّا رَدَّ النُّحَاةُ بهِ الكلمةَ إلى الأصلِ بطريقةِ الوصلِ ما يأتي:

1ـ تاء التأنيث المربوطة أصلٌ والهاءُ بدلٌ منها في الوقفِ:

اختلفَ النُّحَاةُ في الوقف على التاءِ المربوطة اللاحقة للاسم، نحو: قائمة، وقاعدة، فذهب البصريُّونَ إلى أنَّ التاءَ أصلٌ والهاء الناشئة عن الوقف على التاءِ بدلٌ منها، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الهاءَ الناشئةَ عنِ الوقفِ على التاء المربوطة في الأسماء هي الأصلُ[137].

لقدِ استدلَّ البصريُّون لمذهبهم بطريقةِ الوَصْلِ هذهِ على الأصلِ، فقالوا: "والدليلُ على ذلك أنَّ الوَصْلَ ممَّا تجري فيهِ الأشياءُ على أصولها، والوقفُ من مواضعِ التغييرِ، ألَا ترى أنَّ مَنْ قالَ في الوقفِ: هذا بكرُ، ومررتُ ببكرِ، فنقل الضمَّةَ والكسرةَ إلى الكافِ، فإنَّه إذَا وصلَ عادَ إلى الأصْلِ منْ إسكانِ الكافِ ... على أنَّ من العربِ مَنْ يجري الوقفَ مجرى الوصل فيقول: هذا طلحتْ، وعليكَ السَّلامُ والرَّحْمَتْ ... فلمَّا كانَ الوصلُ ممَّا يجري فيه الأشياء على أصولها، وكانَ الوقفُ ممَّا يتغيَّرُ فيه الأشياءُ عن أصولها في غالبِ الأمْرِ ورأيْنَا علمَ التأنيثِ في الوصلِ تاءً، وفي الوقفِ هاءً، نحو: ضاربَه، وقائمه، علمْنا أنَّ الهاءَ في الوقفِ بدلٌ من التاءِ في الوصلِ، وأنَّ التاءَ هي الأصلُ"[138].

2ـ الألف في (أنا) لبيان حركة النون عند الوقف:

ذكرَ النُّحَاةُ أنَّ "(أَنا) الاسمُ فيه الألفُ والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف"[139]، واستدلُّوا بالوَصْلِ في الرَّدِّ إلى الأصْلِ، فَـ"إذا وصلْتَ، سقطتِ الألفُ، فتقول: أنَ فعلتُ، والوصلُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها في الغالب"[140].

الهوامش:

(1) انظر تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف، 63/12، مادة (ردد).

(2) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1990م، 473/2، واللسان، 185/5، مادة (ردد).

(3) مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1399هـ-1979م، 386/2، مادة (ردد).

(4) التوقيف على مهمات التعاريف، لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م، ص176. وانظر الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله وأعده للطبع عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ-1998م، ص477.

(5) الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م، ص148.

(6) انظر: صحاح الجوهري، 1623/4، والقاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1419هـ-1998م، ص961. مادة (أ ص ل).

(7) انظر: تهذيب اللغة، 240/12، والقاموس المحيط، ص961، مادة (أ ص ل).

(8) انظر: مقاييس اللغة، 109/1، مادة (أ ص ل).

(9) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الأخيرة، 1381هـ-1961م، ص19.

(10) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957م، ص80، وانظر في أدلة النحو، عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م، ص11، 12.

(11) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م، ص13.

(12) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، ص3.

(13) شرح الملوكي في التصريف، ص108. وانظر المعجم المفصل في علم الصرف، ص143

(14) شرح الملوكي في التصريف، ص108-109. وانظر المعجم المفصل في علم الصرف، ص143.

(15) معجم المصطلحاتِ النحويَّة والصرفيَّة، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص11.

(16) الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب العلمية، مصر، 1376هـ-1957م، 256/1-257.

(17) انظر الأصول دراسة أبيستيمولوجية، ص114، 115.

(18) انظر السابق، ص203.

(19) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص47.

(20) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، 742/2.

(21) انظر: المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، مسألة (83) ص185، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م، ص155، 156، 158، وشرح الملوكي في التصريف، ص290، وشرح التصريح على التوضيح، 742/2.

(22) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب فضل الصوم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، حديث رقم (1894)، انظر صحيح البخاري للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، 1419هـ-1998م، ص360. ورواه مسلم في كتاب الصيام، باب فضل الصيام، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا، حديث رقم (1151)، انظر صحيح

مسلم، تصنيف الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، اعتى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، 1419هـ-1998م، ص444.

(23) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب فضل الصوم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، حديث رقم (1894)، انظر صحيح البخاري للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، 1419هـ-1998م، ص360. ورواه مسلم في كتاب الصيام، باب فضل الصيام، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا، حديث رقم (1151)، انظر صحيح مسلم، تصنيف الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، اعتى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، 1419هـ-1998م، ص444.

(24) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، في: مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1979م، ص159، والحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1385هـ-1965م، 265/3، وخزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط4، 1418هـ-1997م، 451/4، 452.

(25) انظر: المسائل العضديات، ص185، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ص155، 156، 158، وشرح التصريح على التوضيح، 742/2.

(26) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1408هـ-1988م، 286/3.

(27) انظر الكتاب، 184/2.

(28) السابق.

(29) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص49.

(30) الكتاب، 376/2.

(31) شرح المفصل، لابن يعيش، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عنيت بطبعه إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 433/1، 481/4، 490، 34/7، والجنى الداني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م، ص154، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، تصنيف الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان – الأردن، ط1، 1410هـ-1990م، ص241.

(32) انظر: شرح المفصل، 33/7، 34، والجنى الداني، ص154، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص239-241.

(33) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن يَربوع بن حنظلة، في النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م، ص421، 422. وبلا نسبة في: والحيوان، 186/1، والخصائص، 19/2، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م، ص224، ولسان العرب، 255/1، مادة (أ هـ ل).

(34) البيت من الوافر، وهو لغويَّة بن سُلْمِيّ، في شرح حماسة أبي تمام، للأعلم الشنتمري، تحقيق وتعليق علي المفضل حمّودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م، 563/1، واللسان، 193/8، مادة (ط ل ل). وبلا نسبة في الخصائص، 19/2، ولسان العرب، 255/1، مادة (أ هـ ل).

(35) شرح المفصل، 34/7.

(36) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1398هـ-1978م، 349/1.

(37) انظر: شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ-1990م، 122/1، همع الهوامع، 199/1، 200.

(38) انظر: الكتاب، 377/2، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ-2001م، 199/1، 200.

(39) انظر همع الهوامع، 199/1، 200.

(40) نسب الزمخشريُّ هذهِ القراءة لأبي عمرو بن العلاء. انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م، 194/3. ونقلها عن الكشاف بغير نسبة في: البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م، 217/5، وهمع الهوامع، 199/1، 200.

(41) همع الهوامع، 200/1.

(42) الحديث رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب إذا أسلمَ الصبيُّ فمات هل يُصَلَّى عليه، حديث رقم (1354)، انظر صحيح البخاري، ص263، ومسلم في كتاب الفتن، باب ذكر ابن صيَّاد، حديث رقم (2930)، انظر صحيح مسلم، ص1174.

(43) همع الهوامع، 108/2.

(44) في علم النحو، أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ط7، 1994م، ص64.

(45) انظر الكتاب، 117/1، 18.

(46) انظر في علم النحو، ص63.

(47) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السرَّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م، 419/2.

(48) انظر شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ – 1973م، ص395.

(49) السابق، ص397، 398.

(50) السابق، ص411 – 412.

(51) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في: المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ-1954م، 64/1، شرح الملوكي في التصريف، ص282، وخزانة الأدب، 476/7.

(52) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، المسألة (95)، 669/2، 670، ونتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، ص177.

(53) انظر شرح التصريح على التوضيح، 507/2.

(54) مختصر الصرف، لعبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، ص65. وانظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص115.

(55) المعجم المفصل في علم الصرف، لراجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م، ص177. وانظر التنوير في التصغير، لعبد الحميد محمد عبد الحميد، مطبعة دار التآليف، مصر، ص9.

(56) شرح المفصل، 373/2، وشرح الملوكي في التصريف، ص246، وعلل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس الورّاق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ-1999م، ص480، والإنصاف في مسائل الخلاف، 669/2، وشرح الشافية، 850/2، وشرح التوضيح على التصريح، 560/2، وشذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ص176. وانظر الكتاب، 345/3.

(57) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص246.

(58) شرح المفصل، 118/5.

(59) الإنصاف في مسائل الخلاف، 669/2.

(60) واستثنى علماء العربية ستَّة أسماء لمْ يردُّوا إليها الهاءَ حالَ تصغيرِها، انظر علل النحو، ص480.

(61) السابق.

(62) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص121.

(63) رسائل الشيخ أحمد بن مصطفى بن عليوة المستغانمي، ضبطها وصححها وعلّق عليها عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، ص376.

(64) انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، 1427هـ–2006م، ص1108، وإملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط1، 1406هـ–1986م، ص552، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط2، 1424هـ–2003م، 246/10.

(65) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 337/1، وهمع الهوامع، 167/2.

(66) انظر: أوضح المسالك، 184/1، 185،

(67) انظر: أوضح المسالك، 337/1، وهمع الهوامع، 168/2.

(68) انظر: أوضح المسالك، 337/1، وهمع الهوامع، 167/2.

(69) انظر: المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ–1994م، 75/2، 76، و348/4، وشرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، ط2، 1996م، 199/1، 200، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ–1980م، 86/2.

(70) انظر: شرح ابن عقيل، 243/1، 244،

(71) انظر: شرح الرضي على الكافية، 274، 275، وشرح ابن عقيل، 248/2، 256.

(72) هذا الشاهد ذكرَه كثيرٌ من النحاة من غير إثباتِ أنَّه من ألفاظ الحديثِ النبويِّ الشريف، بل كلَّما ذكرُوه قالوا: "قولهم"، أو "قولك"، أو "قوله" أو "من العرب مَنْ يقول" كما في الكتاب، 258/1، والأصول في النحو، 248/2، والخصائص، 360/2، وشرح المفصل، 97/2، وغيرها. وذكره ابن مالكٍ مصرِّحًا أنَّه من ألفاظ الحديثِ الشريف، في: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1376هـ–1957م، ص71، وشرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ–1982م، 418/1، لكنَّه في كليهما بلفظ: "المرءُ مجزيٌّ بعمله ...". وانظر أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ–1992م، 95/2، هامش (1). وجزمتْ خديجة الحديثي بأنَّه حديث إذ قالت: "وقد ثبت عندي أن هذهِ العبارة حديث". موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، بغداد، 1981م، ص71، واحتمل محمد ضاري حمادي أن يكون حديثًا إذ قال: "وغير هذا وذاك مما يمكن أن يكون حديثًا للنبي صلى الله عليه وسلم أو حديث أحد من آله أو أصحابه أو رجال حديثه". الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط1، 1402هـ–1982م، ص347–348، والذي يبدو للباحث أنَّ هذا النصّ "الناسُ مجزيُّون بأعمالهم ..." ممَّا تناقله النَّاسُ ظنًّا أنَّه حديثٌ وليسَ كذلك، بل هو من الموضوعات الملفَّقة كما جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديثِ على ألسنة الناس، للمفسِّر المحدّث إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، حقق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، 379/1، 374/2.

(73) الحديث رواه مالكٌ في الموطَّأ، من حديث سهل بن سعد السّاعدي رضي الله عنه في كتاب النكاح، ما جاء في الصَّدَاقِ والحِبَاء، حديث رقم (1920)، انظر موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي– الإمارات، ط1، 1425هـ–2004م، 751/2، وأحمد في مسنده، عنه أيضًا، حديث رقم (22850)، انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، الجزء (37)، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ–2001م، 498/37.

ورواه بلفظ (انظُرْ ولوْ خاتمًا من حديدٍ) البخاري في كتاب النكاح، باب تزويج المعسر، حديث رقم (5087)، انظر صحيح البخاري، ص1009، ومسلم في كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليمَ قرآن وخاتم حديد وغير ذلك ...، حديث رقم (1425)، انظر صحيح مسلم، ص560.

(74) انظر: الكتاب، 258/1، والأصول في النحو، 248/2، وأمالي ابن الشجري، 95/2، وشرح الكافية الشافية، 418/1، 419،

(75) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمة منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1358هـ-1939م، 137/2، 138.

(76) انظر: إعراب القرآن، للنحاس، ص924، والأصول في النحو، 438/1، وإملاء ما منَّ به الرحمن، ص520.

(77) انظر شرح التسهيل، 165/3.

(78) رواه أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة، حديث رقم (8734)، انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، الجزء (14)، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، 348/14، ومسلم في صحيحه عنه أيضًا في كتاب الأَيْمَان، باب نَدْبِ مَنْ حلفَ يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خيرٌ ويكفِّر عن يمينه، حديث رقم (1650)، انظر صحيح مسلم، ص678.

(79) انظر: شرح التسهيل، 175/3، والجنى الداني، ص439، وهمع الهوامع، 173/4، وخزانة الأدب، 665/9.

(80) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قطنة، في الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، 270/14. وبلا نسبة في: المقتضب، 66/3، والبيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط7، 1418هـ-1998م، 293/1، وأمالي ابن الشجري، 46/3، وشرح التسهيل، 175/3، والجنى الداني، ص439.

(81) مختصر الصرف، ص39. وانظر المعجم المفصل في علم الصرف، ص200.

(82) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شواهد العيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، 295/3.

(83) شرح التوضيح على التصريح، 602/2. وانظر شرح الملوكي في التصريف، ص246.

(84) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص298-299.

(85) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الكتاب، 361/3، والمقتضب، 270/2، والمنصف، 139/3، والتصريف الملوكي، ص299.

(86) انظر السابق، ص398.

(87) البيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل في: شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق – سوريا، ط1، 1429هـ-2010م، 284/2، وخزانة الأدب، 476/4، وبلا نسبة في: الكتاب، 406/3، والمقتضب، 172/2، وشرح الملوكي في التصريف، ص398.

(88) قراءة (أبيك) على إرادةِ جمع السالِم، نسبها ابن خالويه إلى يحيى بن يعمر، في مختصر في شواذ القراءات، عُنِي بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، 1934م، ونسبها السمين الحلبي إلى الحسن ويحيى بن يعمر وأبي رجاء في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1424هـ-2003م، 130/2، ونسبَها القرطبي إلى الحسن البصري ويحيى بن يعمر والجحدري وأبي رجاء العطاردي في الجامع لأحكام القرآن، 412/2، وزاد عليه ابنَ عباسٍ أبو حيان في البحر المحيط، 573/1. وجاءت بلا نسبة في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 587/2، والكشاف، 333/1.

(89) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص411.

(90) البيت من الطويل، وهو لضمرة بن ضمرة النهشلي، في: النوادر في اللغة، ص53، ولسان العرب، 94/6، مادة (ز ن م)، وهو للأعشى في: المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، 364/9، ولسان العرب، 439/15، مادة (ي د ي)، وهو للنابغة الذبياني، في: المحكم والمحيط الأعظم، 194/2، لسان العرب، 208/14، مادة (ن ع م)، وبلا نسبة في: اللسان، 422/6، مادة (س و د)، وخزانة الأدب، 480/7.

(91) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص403.

(92) انظر السابق، ص431.

(93) البيت من الرجز، وهو للفرزدق، في: الحيوان، 280/2، وخلق الإنسان، لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1985م، ص294، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري، 238/2، وشرح الملوكي في التصريف، ص431، واللسان، 110/3، مادة (ح ر ح)، وتاج العروس، 356/6، مادة (ح ر ح).

(94) شرح التوضيح على التصريح، 602/2.

(95) سيبويه والضرورة الشعرية، لإبراهيم حسن إبراهيم مطبعة حسَّان، القاهرة – مصر، ط1، 1403هـ-1983م، ص31. وانظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1416هـ-1996م، ص5.

(96) الكتاب، 32/1.

(97) المقتضب، 28/3. وينظر: شرح الرضي على الكافية، 90/1. وسيبويه والضرورة الشعرية، ص51.

(98) انظر: شرح الرضي على الكافية، 89/1، 90، وهمع الهوامع، 119/1-121.

(99) شرح الرضي على الكافية، 90/1.

(100) شرح المفصل، 70/1.

(101) البيت من المنسرح، وهو لجرير، في ملحق ديوانه بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط3، 1986م، ص1021، وشرح ديوان جرير، لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ط1، 1353هـ، ص82، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيَّات، في ملحق ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ص178، وبلا نسبة في: الكتاب، 241/3، والخصائص، 61/3، 316، وشرح المفصل، 70/1.

(102) شرح المفصل، 70/1.

(103) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في: ديوانه بشرح أبي الحسن السكري، اعتنى بتصحيحه أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر، ص19، واللسان، 389/6، مادة (س ن د)، 7/14، مادة (ن أ ي)، لكنه لم يُورِدْ صدرَه، وبلا نسبة في: شرح المفصل، 70/1، واللسان، 207/2، مادة (ج د ر).

(104) شرح المفصل، 70/1.

(105) الكتاب، 312/3.

(106) البيت من الوافر، وهو للمتنخّل الهذلي، في ديوان الهذليين، تحقيق محمد أبو الوفاء، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995م، 20/1، وتاج العروس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، 465/19، وللهذلي في: الكتاب، 312/3، 313، وفيه (واضحات) بدل (فاخرات)، والمنصف، 67/3، وبلا نسبة في: المنصف، 67/2، 75، وضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق، إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1980م، ص43.

(107) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في: كتاب سيبويه، 313/3، وشرح المفصل، 64/1، وضرائر الشعر، ص42.

(108) انظر: الكتاب، 358/3، وشرح الملوكي في التصريف، ص394، 395، وشرح المفصل، 4/6.

(109) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، في: ديوانه، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م، ص56، وشرح المفصل، 4/6، وهو للبيد أو ذي الرمة في تاج العروس، تحقيق عبد المجيد قطامش، 147/39، وبلا نسبة في: الكتاب، 358/3، شرح الملوكي في التصريف، ص395.

(110) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: المنصف، 64/1، وشرح الملوكي في التصريف، ص394، وشرح المفصل، 23/1، 8/5، وتاج العروس، 148/39.

(111) شرح الملوكي في التصريف، ص394، 395.

(112) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمَّة، في ديوانه، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص110، ورواية الديوان:

(فَقَدْ كَذَبَتْكِ نَفْسُكِ فَاكْذِبِيْهَا * فَإِنْ جَزَعٌ وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرِ)

وبلا نسبة في: الكتاب، 331/3، 332، والمقتضب، 28/3، وشرح المفصل، 101/8، وخزانة الأدب، 109/11.

(113) شرح المفصل، 101/8. وانظر: الكتاب، 331/3، 332، والمقتضب، 28/3.

(114) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص240.

(115) البيت من الرجز، وهو لجهم بن سبل، عن ابن برّي في اللسان، 165/6، مادة (س ب ل)، وبلا نسبة في: أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص97، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993م، ص558، وشروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1406هـ-1986م، ص317، وفيها جميعًا: (دبَّموا) بدل (دوَّمُوا)، وشرح الملوكي في التصريف، ص240.

(116) شرح الملوكي في التصريف، ص337-338.

(117) البيت من الكامل، وهو للمسيّب بن علس، كما في: المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط6، 1383هـ-1964م، ص62، وديوان المفضليات، لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي، مع شرحٍ وافر لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، عُنِيَ بطبعه ومقابلة نسخه كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1930م، ص96، وفيهما (صاعِ) بدل (قاعِ)، وبلا نسبة في شرح الملوكي في التصريف، ص406.

(118) التصريف الملوكي، ص406.

(119) انظر: شرح الملوكي في التصريف، ص 412، 413، وشرح المفصل، 83/5، 84.

(120) البيت من الوافر، وهو لمعقل بن يسار الأسدي، في: أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، لأبي محمد العرابي الملقّب بالأسود الغندجاني، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص99، وهو لبعض بني أسد في شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م، 193/1، واللسان، 438/15، وتاج العروس، تحقيق ضاحي عبد الباقي، 347/40، وبلا نسبة في: الصحاح، 2540/6، وشرح الملوكي في التصريف، ص 413، وشرح المفصل، 83/5، 84.

(121) شرح الملوكي في التصريف، ص418، 419.

(122) المعجم المفصل في علم الصرف، ص411. وانظر: مختصر الصرف، ص67، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص350.

(123) شرح المفصل، 153/5.

(124) انظر شرح المفصل، 2/6-5.

(125) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص259.

(126) انظر السابق.

(127) المعجم المفصل في علم الصرف، ص404. وانظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص344.

(128) شرح الملوكي في التصريف، ص115-116. وانظر همع الهوامع، 232/6، 233.

(129) السابق.

(130) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م، 18/1، 19.

(131) انظر: الكتاب، 380/4، 381، وشرح الملوكي في التصريف، ص376، وشرح شافية ابن الحاجب،29/1، وهمع الهوامع، 233/6.

(132) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص52، 53.

(133) انظر همع الهوامع، 233/6.

(134) انظر شرح الملوكي في التصريف، ص46.

(135) المعجم المفصل في علم الصرف، ص427.

(136) شرح المفصل، 235/5.

(137) انظر السابق، 89/5.

(138) السابق، 89/5-90.

(139) السابق، 83/9.

(140) السابق.

مصادر البحث ومراجعه:

ـ القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم الكوفي).

1ـ أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

2ـ أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عُنِيَ بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

3. أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، لأبي محمد العرابي الملقّب بالأسود الغندجاني، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
4. الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م.
5. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.
6. أصول النحو العربي، لمحمد خير الحلواني، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب.
7. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1327هـ-2006م.
8. الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، بلا تاريخ.
9. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957م.
10. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.
11. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ-1992م.
12. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبري، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.
13. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
14. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
15. البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
16. البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط7، 1418هـ-1998م.
17. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الكريم الغرباوي وآخرين، مطبعة الحكومة، الكويت، 1990.
18. التطور اللغوي بين المعجم والنحو، بحث لسانيٌّ في ظاهرة الإنحاء، لعبد العزيز المسعودي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه للنشر، الرياض، ط1، 1440هـ-2019م.
19. التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1985م.
20. التنوير في التصغير، لعبد الحميد محمد عبد الحميد، مطبعة دار التآليف، مصر.
21. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف، القاهرة.
22. التوقيف على مهمات التعاريف، لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.
23. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م.
24. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ-2006م.
25. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
26. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شواهد العيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
27. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط1، 1402هـ-1982م.

28. الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1385هـ-1965م.
29. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط4، 1418هـ-1997م.
30. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب العلمية، مصر، 1376هـ-1957م.
31. خلق الإنسان، لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1985م.
32. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1424هـ-2003م.
33. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط3، 1986م.
34. ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري، اعتنى بتصحيحه أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر.
35. ديوان دريد بن الصمّة، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
36. ديوان زيد الخيل، صنعة نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1968م.
37. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيَّات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
38. ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م.
39. ديوان المفضليات، لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي، مع شرحٍ وافر لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، عُنِيَ بطبعه ومقابلة نسخه كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1930م.
40. ديوان الهذليين، تحقيق محمد أبو الوفاء، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995م.
41. رسائل الشيخ أحمد بن مصطفى بن عليوة المستغانمي، ضبطها وصححها وعلّق عليها عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
42. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م.
43. سيبويه والضرورة الشعرية، لإبراهيم حسن إبراهيم مطبعة حسَّان، القاهرة - مصر، ط1، 1403هـ-1983م.
44. شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض.
45. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق – سوريا، ط1، 1429هـ-2010م.
46. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمة منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1358هـ-1939م.
47. شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ-1990م.
48. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
49. شرح حماسة أبي تمام، للأعلم الشنتمري، تحقيق وتعليق علي المفضل حمّودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.
50. شرح ديوان جرير، لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ط1، 1353هـ.
51. شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
52. شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، ط2، 1996م.
53. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م.
54. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.

55. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993م.
56. شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ-1982م.
57. شرح المفصل، لابن يعيش، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عنيت بطبعه إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
58. شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ – 1973م.
59. شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1406هـ-1986م.
60. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1376هـ-1957م.
61. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1990م.
62. صحيح البخاري للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، 1419هـ-1998م.
63. صحيح مسلم، تصنيف الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، اعتى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، 1419هـ-1998م.
64. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق، إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1980م.
65. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ-1999م.
66. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تصنيف الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان – الأردن، ط1، 1410هـ-1990م.
67. في أدلة النحو، عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م.
68. في علم النحو، أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ط7، 1994م.
69. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1419هـ-1998م، ص961.
70. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1408هـ-1988م.
71. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م.
72. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديثِ على ألسنة الناس، للمفسِّر المحدّث إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، حقق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث.
73. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله وأعده للطبع عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ-1998م.
74. لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1419هـ-1999م.
75. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1416هـ-1996م.
76. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1979م.
77. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.
78. مختصر الصرف، لعبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.
79. مختصر في شواذ القراءات، عُني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، 1934م.
80. المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

81. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
82. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الجزء (14)، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.
83. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الجزء (37)، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ-2001م.
84. معجم المصطلحاتِ النحويَّة والصرفيَّة، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
85. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمروان العطية، دار البشائر.
86. المعجم المفصل في علم الصرف، لراجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
87. المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الأخيرة، 1381هـ-1961م.
88. المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط6، 1383هـ-1964م.
89. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1399هـ-1979م.
90. المقتضب، صنعة أبي العباس محمد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ-1994م.
91. المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.
92. الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1398هـ-1978م.
93. المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ-1954م.
94. موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي – الإمارات، ط1، 1425هـ-2004م.
95. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، بغداد، 1981م.
96. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.
97. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.
98. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ-2001م.

Methods of Restitution to the Original for Grammarians

Dr. Jamal Ramadan Hamed Hadijan

Abctract

This research is stating of a tract that has dealt with grammarians among other Arabic language issues at both levels: single and installation, The article came in ten demands, each requirement, such as the way of grammarians methods in response to the origin on the levels: the individual installation, which is easy to know the origin of many vocabulary items and structures, and on the impact of grammatical thinking among grammarians when dealing with Arabic language problems. Following this is the search of these methods in response to the origin through the grammarians text on those methods when dealing with a number of Arabic language issues such approaches, and the procedures that trailed by grammarians in response to the origin and refer to and recognizing it : adding and ellipsis , and dual, miniaturization, appreciation, collection and the poetic necessity, and returning the word to its original verb, lineage, and connection.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 4
Issue 1
Serial No. 6

June 2021